«الخليج» ينظم ماراثون «أصوات من أجل الحرية» بمشاركة 6 آلاف متسابق

تحت عنوان (أصوات من أجل الحرية) وبمشاركة ما يزيد على ستة آلاف متسابق نظم بنك الخليج امس السبت ماراثونا رياضيا بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وامتد الماراثون الذي أطلق عليه تسمية "642" (في إشارة الى عدد عضلات جسم الانسان) من سوق شرق مرورا بأجمل معالم دولة الكويت الرئيسية كسوق المباركية وشارع الخليج والمسجد الكبير. وقدم جموع المشاركين من الرياضيين المتمرسين والمبتدئين اضافة الى شرائح عمرية مختلفة وأفراد العائلة فضلا عن الهواة عرضا رياضيا عكس الأهداف الذي أقيم من أجلها الماراثون.

أعلى بما نسبته 36.1 بالمئة عن مثيلتها في سبتمبر 2017

«الشال»: ارتفاع سيولة سوق العقار إلى 223.5 مليون دينار

توزيع الصفقات على محافظات الكويت

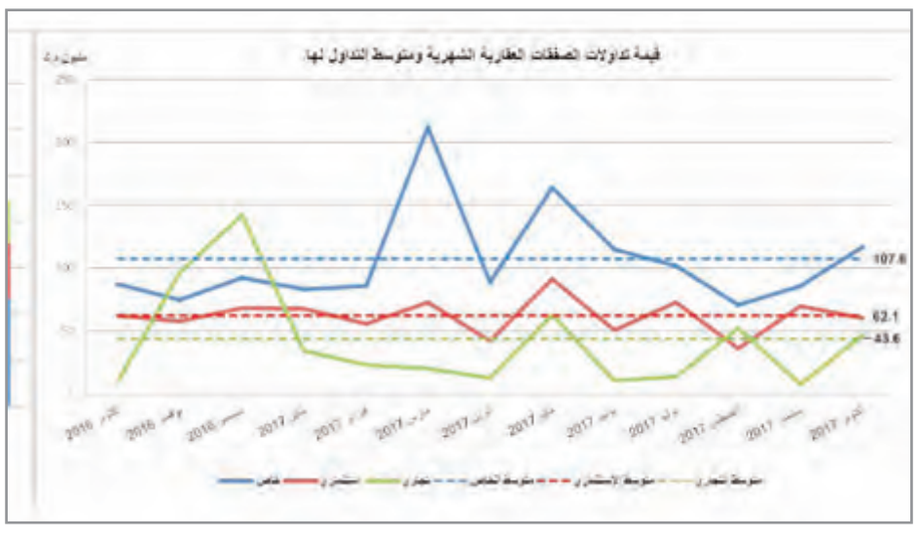

قيمة تداولات الصفقات العقارية الشهرية

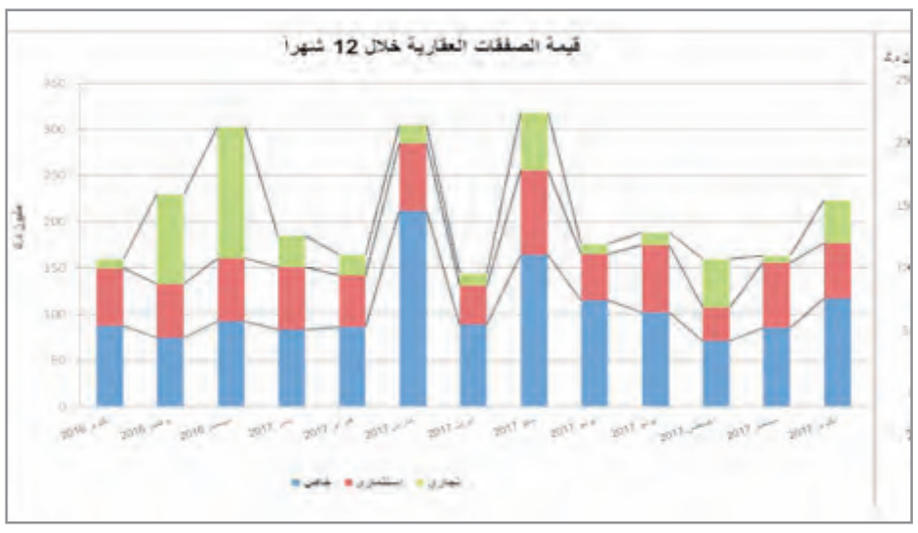

قيمة الصفقات العقارية خلال 12 شهرا

- رصيد إجمالي أدوات الدين العام ارتفع بما قيمته مليار ليصبح 4.967 مليار دينار
- التسهيلات الائتمانية للمقيمين بلغت 35.823 مليار دينار من موجودات البنوك المحلية
- تداولات أكتوبر توزعت ما بين 216.9 مليون عقوداً و 6.6 مليون دينار وكالات
- تداولات نشاط السكن الاستثماري انخفضت إلى 60.1 مليون دينار بنحو 13.7- بالمئة
- الصفقات العقارية بلغ عددها 490 صفقة توزعت ما بين 469 عقوداً و21 وكالات

قال تقرير الشال الاسبوعي بخصوص سوق العقار المحلي تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي والمعارض ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار، خلال أكتوبر 2017، مقارنة بسيولة سبتمبر 2017. حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 223.5 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 36.1% عن مثيلتها في سبتمبر 2017، البالغة نحو 164.2 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت بما نسبته 35.6% مقارنة مع أكتوبر 2016.

وتوزعت تداولات أكتوبر 2017 ما بين نحو 216.9 مليون دينار كويتي، عقوداً، ونحو 6.6 مليون دينار كويتي، وكالات. في حين بلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 490 صفقة، توزعت ما بين 469 عقوداً و21 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدي أعلى نسبة في عدد الصفقات العقارية والبالغة 118 صفقة، وممثلة بنحو 24% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تلتها محافظة مبارك الكبير بـ114 صفقة أو نحو 23.2%، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد من التداولات بـ 37 صفقة أو بنحو 7.5% من الإجمالي.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 116.8 مليون دينار كويتي مرتفعة بنحو 36.2% مقارنة مع سبتمبر 2017، عندما بلغت نحو 85.8 مليون دينار كويتي، وتمثل ما نسبته 52.3% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 52.2% في سبتمبر 2017. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهراً نحو 107.6 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أعلى بما نسبته 8.6% مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 378 صفقة مقارنة بـ259 صفقة في سبتمبر 2017، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة نحو 309.1 ألف دينار كويتي.

وانخفضت، قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري إلى نحو 60.1 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 13.7%– مقارنة مع سبتمبر 2017، حين بلغت نحو 69.7 مليون دينار كويتي، وانخفضت مساهمته من جملة السيولة إلى نحو 26.9%، مقارنة بما نسبته 42.4% في سبتمبر 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 62.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أدنى بما نسبته 3.2%– مقارنة بمعدل 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته إلى 105 صفقة مقارنة بـ86 صفقة في سبتمبر 2017، وبذلك بلغ معدل الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 572.6 ألف دينار كويتي.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 46.5 مليون دينار كويتي، أي ارتفاع بنحو 520.1% مقارنة مع سبتمبر 2017، حين بلغت نحو 7.5 مليون دينار كويتي. وارتفعت نسبته من جملة قيمة التداولات العقارية إلى نحو 20.8% مقارنة بما نسبته 4.6% في سبتمبر 2017. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 43.6 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أعلى بما نسبته 6.7% مقارنة بمتوسط 12 شهراً. كما ارتفع عدد صفقاته إلى 7 صفقات مقارنة بصفقة واحدة في شهر سبتمبر 2017. ولم تتم أي صفقة لنشاط المخازن في أكتوبر 2017.

وعند مقارنة تداولات أكتوبر 2017 بمثيلتها، للشهر نفسه، من السنة الفائتة (أكتوبر 2016)، نلاحظ ارتفاعاً في سيولة السوق العقاري، إذ ارتفعت قيمة تلك التداولات، من نحو 164.8 مليون دينار كويتي إلى نحو 223.5 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 35.6%. وشمل الارتفاع كل من النشاط التجاري بنحو 363.6%، ونشاط السكن الخاص بنسبة 33.9%، بينما انخفض نشاط السكن الاستثماري بنسبة 3.6%–.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية عام 2017 حتى شهر أكتوبر 2017، بمثيلتها من عام 2016، نلاحظ ارتفاعاً طفيفاً، في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 1.96 مليار دينار كويتي إلى نحو 2.03 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته 3.7%. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة –شهرين–، عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق –عقوداً ووكالات– نحو 2.44 مليار دينار كويتي، وهي أدنى بما قيمته 56.2 مليون دينار كويتي عن قيمة تداولات السنة الماضية، أي انخفاض بما نسبته 2.3%–، عن مستوى عام 2016، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 2.5 مليار دينار كويتي.

إحصاءات مالية

يذكر بنك الكويت المركزي، في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لشهر سبتمبر 2017، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016)، قد ارتفع بما قيمته 1 مليار دينار كويتي، مقارنة بمستواه في نهاية يونيو 2017، ليصبح 4.967 مليار دينار كويتي، في نهاية سبتمبر 2017، أي ما نسبته نحو 14.8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2016 البالغ نحو 33.5 مليار دينار كويتي. وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 2.000%، ولمدة سنتين 2.250%، ولمدة 3 سنوات 2.500%، ولمدة 5 سنوات 3.000%، ولمدة 7 سنوات 3.375%، ولمدة 10 سنوات 3.875%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي قيمة أدوات الدين العام.

وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، المقدمة من البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2017، قد بلغ نحو 35.823 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 56.7% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 281.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0.8%، عما كان عليه في نهاية يونيو 2017. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15.032 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42%، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 14.754 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2017)، وبنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.9%. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 10.733 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 71.4% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.860 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 19% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.106 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 8.017 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 22.4% من الإجمالي، (نحو 8.012 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2017)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الإئتمانية تمويلات شخصية وعقارية، ولقطاع التجارة نحو 3.402 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 9.5%، (نحو 3.401 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2017)، ولقطاع المقاولات نحو 2.014 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 5.6% (نحو 2.070 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2017)، ولقطاع الصناعة نحو 1.933 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 5.4% (نحو 1.923 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2017)، ولقطاع المؤسسات المالية –غير البنوك– نحو 1.326 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 3.7%، (نحو 1.317 مليار دينار كويتي، في نهاية يونيو 2017).

وتشير النشرة، أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع، لدى البنوك المحلية، قد بلغ نحو 41.995 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 66.5% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 403.3 مليون دينار كويتي، عما كان عليه في نهاية يونيو 2017، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 1%. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية –لا يشمل الحكومة– نحو 34.945 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 83.2%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي، منها، نحو 32.421 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 92.8%، وما يعادل نحو 2.524 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية، لعملاء القطاع الخاص، أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل، بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، مقارنة بنهاية يونيو 2017، فتذكر النشرة، أنه قد واصل ارتفاعه على أسعار الفائدة بالعملتين، ومازال الفرق في متوسط أسعار الفائدة، على ودائع العملاء لأجل، لصالح الدينار الكويتي، في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.805 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.811 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.817 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.732 نقطة، لودائع 12 شهراً. بينما كان ذلك الفرق، في نهاية يونيو 2017، نحو 0.710 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.718 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.729 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.679 نقطة، لودائع 12 شهرا. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في سبتمبر 2017، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 301.380 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي، بارتفاع طفيف بلغ نحو 0.66%، مقارنة بالمتوسط الشهري ليونيو 2017، عندما بلغ نحو 303.370 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي.

الصندوق السيادي

المبدأ العام والصحيح وراء تأسيس الصناديق السيادية ينقسم إلى شقين، الأول، هو أنه مهما كان مبرر الفائض في موازين أي دولة، إلا أنه أمر لا يمكن ضمان إستدامته، والثاني، هو تقييد إنفاق ذلك الفائض بترحيله إلى تلك الصناديق حتى لا يخرب تنافسية الاقتصاد نتيجة الهدر في الإنفاق. وتنقسم دول الفائض ذات الصناديق السيادية إلى صنفين، الصنف الأول، يشمل دول الفائض المصدرة لسلع مصنعة وربما خدمات متفوقة، مثل الصين واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية، والصنف الثاني الذي يعنينا، هو صنف دول صادرات السلعة الخام الوحيدة –النفط–، وهي الدول التي يفترض أن تكون أكثر حصافة في إحترام المبدأ العام وراء إنشاء الصناديق بشقيه.

وصدر في بدايات الشهر الجاري –نوفمبر 2017– تقرير معهد صناديق الثروات السيادية –SWFI– وفيه حصر لثروات تلك الصناديق، وإخترنا أكبر 20 صندوقاً، ولبعض الدول أكثر من صندوق كما يعرض لهم الجدول المرافق رقم (1)، ونظل لا نجزم بدقة أرقامها.

وتجربة الدول النفطية في إحترام المبدأ العام بشقيه وراء إنشاء صناديقها السيادية، إختلفت بشدة، إذ راوحت من بين الإلتزام التام به في حالة النرويج، الذي بلغ حجم صندوقها نحو تريليون دولار أمريكي في أقل من نصف وقت تأسيس الصناديق الأخرى، إلى جانب شفافية وحصافة إدارته وحصر تمويله للنفقات العامة بما لا يزيد عن 4%، ومنع إستثمار أمواله في الداخل، إلى النقيض، أو فنزويلا التي خالف كامل المبدأ وفقدت كل شيء. ذلك كله نعرض له من باب المقارنة بعد جدل عقيم دار في الكويت مؤخراً حول ما إذا كان صندوقنا السيادي خسر أم ربح في السنة المالية 2016 / 2017. ذلك الجدل دليل على غياب الشفافية وغياب الهدف، وهو أمر سوف يثير الكثير من ذلك النوع من الجدل العقيم في المستقبل، بينما الظروف تغيرت بشكل جوهري بما يتطلب ثورة مهنية في التعامل معه.

أولى المتطلبات هي تغيير جوهري في وظيفته، فالمؤكد أن النفط بات عاجزاً عن تغطية نفقات عامة تضاعفت 5 مرات في 17 سنة بسبب عدم الإلتزام بالمبدأ العام بشقيه، ولابد وأن تصبح إيرادات الصندوق –من دون أي مساس بأصله– المصدر المستدام لتمويل المالية العامة. ثاني المتطلبات هو الشفافية، وأقصى ما يحدث حالياً هو عرض الحالة المالية مرة واحدة في السنة على مجلس الأمة وبإجماليات لا يمكن الجزم بصحتها، ولا يمكن الحكم على تحقيقها لهدفها. وثالث المتطلبات وهي مثار جدل، هو في كيفية إحتساب الأرباح والخسائر، وفيما إذا كانت تشمل الإلتزامات أي القروض وأي متطلبات أخرى مثل تنامي ما يذهب للتأمينات، مع عمل إسقاطات على تأثير تلك الإلتزامات في المستقبل عندما تضاف إلتزامات سداد القروض وفوائدها إلى أرقام الإنفاق العام، ووظيفة صندوق التقاعد بحاجة إلى تحقيق تدفقات نقدية حرة ومستدامة. وفي غياب كل ما تقدم، لن يكون الوقت الضائع في جدل عقيم هو أكبر التكاليف، وإنما سيل من المفاجآت غير السارة في المستقبل.

البنك التجاري

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله، للشهور التسعة من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بلغت نحو 14.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 27.5 مليون دينار كويتي، خلال الفترة نفسها من عام 2016، أي إن البنك سجل انخفاضاً، في ربحيته، بلغ نحو 13 مليون دينار كويتي، أو نحو 47.3%. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي المخصصات بنحو 30.7%. إلا أن البنك حقق ربح تشغيلي قبل خصم المخصصات بلغ نحو 75 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 500 ألف دينار كويتي، أو ما نسبته 0.7%، مقارنة مع 74.5 مليون دينار كويتي، أي أن الغلبة في التأثير كانت لارتفاع المخصصات.

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 6.3 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 6.1%، وصولاً إلى نحو 110.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 104.5 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات فوائد بنحو 6.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 69.2 مليون دينار كويتي (وتمثل نحو 62.4% من إجمالي الإيرادات التشغيلية)، مقارنة بنحو 63 مليون دينار كويتي (60.3% من الإجمالي الإيرادات التشغيلية). وارتفع بند أتعاب وعمولات بنحو 2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 29.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 27.7 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 2.8 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 2.4 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 5.2 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك، بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 5.9 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 35.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 30 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. وحققت جملة المخصصات، ارتفاعاً بنحو 14.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 30.7%، عندما بلغت نحو 60 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 45.9 مليون دينار كويتي. وعليه، انخفض هامش صافي الربح، إلى نحو 14.7%، بعد أن كان نحو 30.8% خلال الفترة المماثلة من عام 2016.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.370 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 5.9%، مقارنة بنحو 4.125 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016، وارتفعت بنسبة 8%، عند المقارنة بإجمالي الموجودات للفترة نفسها من عام 2016، وكانت نحو 4.047 مليار دينار كويتي. وسجل بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية، ارتفاعاً، بلغ قدره 135.3 مليون دينار كويتي ونسبته 28.7%، ليصل إلى نحو 607.3 مليون دينار كويتي (13.9% من إجمالي الموجودات)، مقابل 472.1 مليون دينار كويتي (11.4% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2016، وحقق ارتفاعاً، بنحو 31.1%، عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغ، آنذاك، ما قيمته 463.1مليون دينار كويتي (11.4% من إجمالي الموجودات). وسجل أداء محفظة قروض وسلفيات، انخفاضاً، بلغ قدره 51.3 مليون دينار كويتي، ونسبته 2.3% ليصل إلى نحو 2.199 مليار دينار كويتي (50.3% من إجمالي الموجودات)، مقابل 2.250 مليار دينار كويتي (54.6% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2016، وانخفضت بنحو 3.7% عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغت نحو 2.283 مليار دينار كويتي (56.4% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلفيات إلى إجمالي الودائع نحو 62.2% مقارنة بنحو 68.1%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 223.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 6.3% لتصل إلى نحو 3.745 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.521 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016، وارتفعت بنحو 270.4 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تراجع بلغت 7.8% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في الفترة نفسها من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 85.7% مقارنة بنحو 85.8%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن مؤشرات ربحية البنك، كلها، قد سجلت انخفاضاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC)، حين بلغ نحو 12.3%، قياساً بنحو 25.2%، وسجل مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) انخفاضاً، إلى نحو 3.1%، مقارنة بنحو 6.4%، ومعه مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، أيضاً، حين بلغ نحو 0.5%، قياساً بنحو 0.9%. ومعه. وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى 8.8 فلس، مقابل 16.8 فلس، للفترة نفسها من عام 2016. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 35.4 مرة، أي تراجع، مقارنة مع 18.3 مرة، وذلك بسبب انخفاض ربحية السهم بنحو 47.6% عن مستواه في 30 سبتمبر من عام 2016، مقابل ارتفاع في سعر السهم وبنحو 1.2% عن مستوى سعره في 30 سبتمبر 2016، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.09 مرة، بعد أن كان 1.07 مرة.

بورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، مختلطا، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 393.3 نقطة، وبارتفاع بلغ قدره 8.8 نقطة، ونسبته 2.3% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 30.3 نقطة، أي ما يعادل 8.3% عن إقفال نهاية عام 2016.

تصنيف أكبر 20 صندوقا سياديا في العالم بنهاية أكتوبر 2017

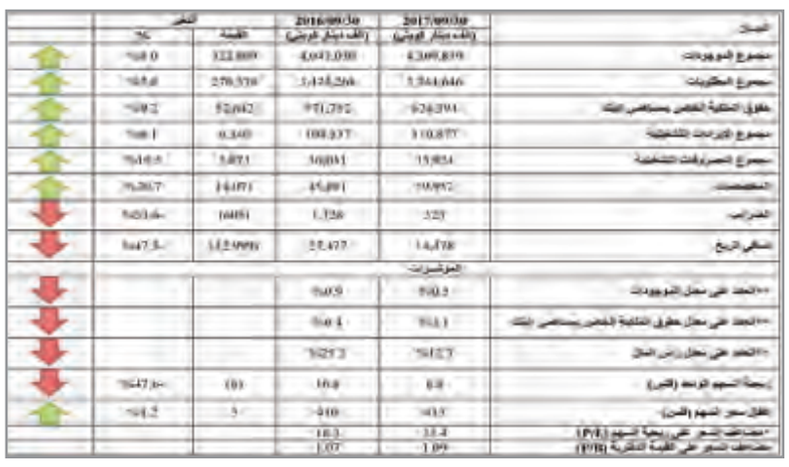

جدول توضيحي